

فرنسا تدعو إلى وضع قواعد للعمليات الافتراضية بالاتحاد الأوروبي



برونو لو مير

قال وزير المالية الفرنسي برونو لو مير إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي وضع مجموعة عامة من القواعد لتنظيم العمليات الافتراضية، والتي تخضع في الوقت الحالي لقواعد تنظيمية في الأغلب على المستوى الوطني.

وقال لو مير، الذي وصل إلى اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في هلسنكي، إن هناك حاجة إلى «إطار عمل عام» للعمليات الرقمية لدول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 وكرر معارضته لتطوير عملة لبيترا المشفرة التابعة ليفيسوك في الاتحاد الأوروبي. كما دعا إلى تأسيس «عملة رقمية عامة» أوروبية، دون أن يذكر المزيد من التفاصيل.

روما مستعدة لاستئناف دورها كعضو ملتزم في الاتحاد الأوروبي



روبرتو جوتيري

قال وزير المالية الإيطالي روبرتو جوتيري، إن بلاده مستعدة لاستئناف دورها كعضو ملتزم في الاتحاد الأوروبي تحت قيادة الحكومة الجديدة في البلاد.

وتزامنت تصريحات جوتيري مع انطلاق اجتماع وزراء مالية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بهلسنكي، عاصمة فنلندا.

وبحسب ما أوردته وكالة أنباء «بلومبرج»، فإن الحكومة الجديدة في إيطاليا بقيادة جوزيبي كونتي تعتزم «المشاركة بفعالية في المناقشات» مع بروكسل بشأن القضايا الخاصة بالسياسات والموازنة، خلافاً للنهج المتشدد الذي اتبعته الحكومة الشعبية السابقة في روما على مدار 14 شهراً حتى هذا الصيف.

وقال جوتيري للصحفيين إن إيطاليا في سبيلها للعودة إلى أن تكون لاعباً رئيسياً في أوروبا، «والقيام بدورها الذي تستحقه كدولة عظيمة مؤسسة (في التكتل)».

ويريد رئيس الحكومة الإيطالية طي صفحة شهر من الهجوم على الاتحاد الأوروبي، خاصة ما قام به نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني، زعيم حزب «رابطة» اليميني، حيث كادت خطط الانسحاب والقلق

«النقد الدولي»: الاقتصاد العالمي «بعيد» عن الركود



قال مسؤول بصندوق النقد الدولي لروبيرت إن التورات التجارية تؤثر على النمو في أرجاء العالم لكن صندوق النقد «بعيد» عن توقع ركود عالمي.

وتحدث المسؤول بينما يستعد صندوق النقد لإصدار توقعات اقتصادية جديدة الشهر القادم.

وقال صندوق النقد إن الرسوم الجمركية التي فرضتها أو هددهت بها الولايات المتحدة والصين قد تقطع 0.8 بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي في 2020 وتثير خسائر في الأعوام القادمة.

وقال المسؤول، وهو على دراية بعملية إعداد التوقعات «التورات التجارية تؤثر على النمو.

لكننا فعلاً لا نرى ركوداً في التقديرات الأساسية الحالية. أعتقد أننا بعيدون عن ذلك»، وأضاف المسؤول، الذي ليس متحولاً بالحدث علناً «في حين أن نشاط قطاع التصنيع ضعيف إلا أننا نرى أيضاً مرونة في قطاع الخدمات كما أن ثقة المستهلكين متماسكة. السؤال هو إلى متى يمكن أن تستمر تلك المرونة... نحن نراقب بعناية كل المؤشرات».

ويصدر صندوق النقد توقعات اقتصادية مرتين في العام لتتزامن مع اجتماعاته للربيع والخريف وتشمل توقعات الناتج المحلي الإجمالي العالمي للسنة الحالية والسنة التالية.

انخفاض الدولار يدعم ارتفاعات الذهب والاسترليني يوسع مكاسبه



ونزل مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات، من أعلى مستوى له منذ أكثر من أسبوع، الذي سجله في الجلسة السابقة في الوقت الذي ارتفع فيه اليورو بفعل صعود عوائد السندات الألمانية في ظل ميثي المستثمرين إلى التكهن بأن البنك المركزي الأوروبي انتهى من خفض أسعار الفائدة.

ويتربح المستثمرون الآن اجتماع البنك المركزي الأمريكي الأسبوع المقبل، حيث من المتوقع أن يقلص البنك سعر الفائدة القياسي بما لا يقل عن 25 نقطة للذهب 0.6 في المائة إلى 1515.60 دولار للاوقية.

عادت أسعار الذهب، الارتفاع فوق المستوى المهم البالغ 1500 دولار في الوقت الذي تراجع فيه الدولار في ظل صعود اليورو، وذلك على الرغم من أن الآمال في ذوبان الجليد في التورات التجارية عززت أسواق الأسهم، ما حد من مكاسب المعدن الأصفر. ووفقاً لـ«رويترز»، فإنه بحلول الساعة 11:56 بتوقيت جرينتش، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.6 في المائة إلى 1507.96 دولار للاوقية (الأونصة)، مرتفعاً بشكل طفيف لهذا الأسبوع. وارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.6 في المائة إلى 1515.60 دولار للاوقية.

رغم انتعاش الآمال باحتواء الحرب التجارية

النفط يهبط بفعل التشاؤم ومخاوف الطلب العالمي



بالتقيد باتفاق خفض الإنتاج الهادف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب، من دون الحديث عن خفض إضافي. وكانت السعودية قد خفضت إنتاجها أكثر مما طلب منها للمساعدة على إنجاح الاتفاق الحالي، الذي تم التوصل إليه في بداية العام وينص على خفض الإنتاج بمعدل 1.2 مليون برميل يومياً.

وفيما تعهدت الإمارات بتقديم خفض إضافي في إنتاجها الشهر المقبل، ذكر العراق ونيجيريا أنهما بصدد خفض إنتاجهما بنحو 230 ألف برميل يومياً.

وتتحرك أسعار الخام حالياً حول مستوى 60 دولاراً للبرميل بعدما كانت تراجعت إلى مستوى 50 دولاراً قبل بضعة أشهر، علماً أنها كانت قد وصلت إلى 70 دولاراً قبل نحو عام.

وتلعب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين دوراً رئيسياً في تراجع الأسعار، إذ إن التلويح بفرض رسوم جمركية أثار خشية من انكماش اقتصادي على مستوى العالم قد يقوض الطلب على النفط.

وتزامناً مع اجتماع أبو ظبي، ذكرت وكالة الطاقة الدولية أنها تتوقع أن يبقى نمو الطلب العالمي على النفط ضعيفاً بسبب ضعف الاقتصاد وتأثير الخلافات التجارية.

وقالت الوكالة، التي تتخذ من باريس مقراً في تقريرها الشهري إن «العلاقات التجارية الدولية شهدت مزيداً من التدهور في الأسابيع الأخيرة، لكن مفاوضي الولايات المتحدة والصين أعلنوا أن المفاوضات التجارية ستستأنف مطلع (أكتوبر)».

وأضافت أن «الخلافات التجارية وتزايد الشكوك بشأن تأثير خروج المملكة المتحدة المعلن من الاتحاد الأوروبي يؤديان إلى خفض النمو العالمي عبر إضعاف ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين. وإعادة تقييم سلسلة الإمدادات، وتقليص الاستثمار وخفض التجارة بشكل مباشر».

وفي مواجهة هذه الشكوك، أنبت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لنمو الطلب في 2019 و2020، التي كانت خفضتها الشهر الماضي، بلا تغيير عند 1.1 مليون برميل يومياً و1.3 مليون برميل على التوالي.

وأشارت إلى أن نمو الطلب في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بلغ 0.5 مليون برميل يومياً وتراجع إلى 0.2 مليون برميل يومياً في (يونيو). ولا تتوقع الوكالة الدولية «لنصف الثاني من 2019، مزيداً من التدهور في الأجواء الاقتصادية والخلافات التجارية».

إبرام اتفاق مؤقت مع الصين بشأن التجارة، رغم أنه أعلن أنه يفضل اتفاقاً شاملاً. وتسعى «أوبك» جاهدة لمنع تكون تخمة في ظل ارتفاع الإنتاج الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

ويعمل عديد من منتجي النفط للحصول على عائدات أعلى، حيث لا تزال الأسعار منخفضة في بيئة تشهد طلباً منخفضاً، وسط حرب تجارية وزيادة قياسية في إنتاج النفط الصخري.

وحذر ثامر الغضبان، وزير النفط العراقي من أن الفاضل النفطي في الأسواق النفطية العالمية، ما زال يمثل تحدياً كبيراً أمام المنتجين من داخل منظمة أوبك ومن خارجها.

وأشار وزير النفط العراقي إلى أن «الطلب العالمي للنفط الخام قد شهد نمواً عند 1.3 مليون برميل باليوم، وتتطلب المرحلة اللاحقة مزيداً من العمل الجماعي والالتزام باتفاق خفض الإنتاج، لأنها مسؤولة مشتركة لجميع الدول المنتجة للنفط، بهدف تحقيق ضمان استقرار وتوازن السوق النفطية العالمية، وأن العراق ملتزم بقرار خفض الإنتاج وصولاً إلى تحقيق الهدف».

وتعهدت الدول النفطية في أبو ظبي الخميس الماضي

هبطت العقود الآجلة للنفط في الوقت، الذي استمرت فيه المخاوف بشأن النمو العالمي وتباطؤ الطلب على الرغم من تلميحات بإحراز تقدم في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ما كبد الأسعار خسائر أسبوعية بعد تارجها صعوداً ونزولاً على مدى أيام.

وبحسب «رويترز»، تراجع خام برنت 23 سنتاً أو 0.4 في المائة إلى 60.15 دولار للاوقية، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 15 سنتاً أو 0.3 في المائة إلى 54.94 دولار للبرميل.

وجرى تداول برنت في نطاق خمسة دولارات تقريباً في الأسبوع الماضي، وبذلك تكبد خام القياس العالمي أول خسارة أسبوعية في خمسة أسابيع، وجرى تداول الخام الأمريكي عند مستويات مماثلة مسجلاً أول خسارة في ثلاثة أسابيع. وتسبب التشاؤم بشأن الأثر الاقتصادي للنزاع التجاري بين واشنطن وبكين في الاتجاه بالأسعار صوب التراجع. وكان ضعف الثقة بالأسواق واضحاً في استطلاع أجرته «رويترز» لآراء خبراء اقتصاديين توقعوا تدهور الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين أو في أفضل الأحوال أن يظل كما هو في العام المقبل.

لكن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أكد أنه لا يستبعد

276 مليار دولار فائض ألماني قياسي في 2019



التجاري نفسه من هذه الدول، مثل منغوليا أو كمبوديا. وأضاف شفايتسر «قبيل فترة الأعياد، قد يصبح ذلك تحدياً كبيراً أمام كثير من الشركات من الجانبين، ذلك إذا لم يصعب الأمر صدمة، ليس فقط في بريطانيا، بل أيضاً في ألمانيا».

وبحسب تقديرات الغرفة للشركات الألمانية، فإن خروج بريطانيا دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي لن يكلف جمارك بمليارات اليورو، فحسب، بل أيضاً عوائق بيروقراطية تقدر قيمتها سنوياً بنحو 200 مليون يورو.

إلى الكيانات البارزة في الغرفة «بالنظر إلى موعد الخروج، الذي يقرب بشدة، يتعين علينا حشد قوتنا للوصول أيضاً إلى الشركات، التي لا تزال غير متاهية للبريكست».

وذكر شفايتسر، أن خروج بريطانيا دون اتفاق «بات الآن للأسف السيناريو الأكثر احتمالاً»، موضحاً أن بريطانيا ستصبح على الأرجح بدءاً من مطلع (نوفمبر) المقبل دولة طرف ثالث (أي دولة من خارج الاتحاد الأوروبي) من ناحية القانون التجاري، وستصبح في لحظة في وضع التعامل

تتجه ألمانيا إلى تسجيل أكبر فائض في ميزان المعاملات الجارية في العالم خلال 2019، للعام الرابع على التوالي، ما سيضغط على برلين على الأرجح للمساهمة في خفض الاختلالات العالمية وتحفيز الطلب المحلي.

ونقلت «رويترز» عن كريستيان جريم الخبير الاقتصادي لدى معهد إيفو الاقتصادي قوله، إنه من المتوقع أن يبلغ الفائض في ميزان المعاملات الجارية، الذي يقاس بتدفق السلع والخدمات والاستثمارات، لألمانيا هذا العام 276 مليار دولار.

وأضاف جريم، أنه من المتوقع أن يبلغ الفائض الذي ستحققه اليابان 188 مليار دولار، تليها الصين بفائض 182 مليار دولار.

في المقابل، من المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة عجزاً بميزان المعاملات الجارية بقيمة 480 مليار دولار، وهو الأكبر في العالم، على الرغم من الحرب التجارية، التي يشنها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على الصين والرسوم الجمركية الإضافية المفروضة على منتجات صينية.

ويمكن أن يعزى فائض ميزان المعاملات الجارية الألماني في الأساس إلى حقيقة أن مزيداً من المنتجات والخدمات الألمانية يباع في الخارج أكثر مما يستورده أكبر اقتصاد أوروبي.

وتثير الاختلالات التجارية غضب ترمب، الذي هدد بفرض رسوم جمركية إضافية على شركات صناعة السيارات الألمانية، ووجهت الغموض الأوروبية وصندوق النقد الدولي انتقادات للفائض الألماني.

إلى ذلك، تتأهب الأوساط الاقتصادية في ألمانيا على نحو متزايد لمواجهة خروج غير منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي «البريكست»، وتسعى إلى تجنب الأسوأ.

وكتب إريك شفايتسر، رئيس غرفة التجارة والصناعة

هونغ كونغ وتمسك بعرضها للاستحواذ على بورصة لندن



رفضت بورصة هونغ كونغ التخلي عن عرضها للاستحواذ على سوق لندن للأوراق المالية بعد أن رفضت البورصة البريطانية بشكل قاطع العرض البالغ قيمته 39 مليار دولار.

وقالت بورصة هونغ كونغ إنها ستجري الآن المزيد من المحادثات مع مستثمرين في بورصة لندن في الوقت الذي سترصد فيه خطواتها المقبلة، بهدف الإبقاء على آمالها في أن تصبح لاعباً عالمياً منافساً لبورصة لندن كوتننتال ومجموعة سي.إم.إي. الأميركية كينغ العملاقين.

وأضافت قائلة في بيان: «نعتقد شركة هونغ كونغ للبورصات والمفاضة أنه ينبغي أن نتاح الفرصة لحملة الأسهم في مجموعة بورصة لندن لتحليل كلتا المعاملتين بالتفصيل، وتستثمر في التواصل معهم».

وفي وقت سابق، رفضت بورصة لندن عرض بورصة هونغ كونغ وقالت إنها تتمسك بالاستحواذ على شركة رفينيتيف للبيانات والتحليلات مقابل 27 مليار دولار، وهي صفقة كان ينبغي على بورصة لندن التخلي عنها بموجب العرض المقدم من بورصة هونغ كونغ.

وأبلغت بورصة لندن شركة هونغ كونغ للبورصات والمفاضة في خطاب أنه تراودها مخاوف جوهرية بشأن عناصر أساسية في العرض وأن علاقة الشركة مع حكومة هونغ كونغ ستؤدي إلى «تعقيد الأمور».

عجز واشنطن التجاري مع بروكسل يتجاوز 100 مليار دولار



زاد فائض تجارة الاتحاد الأوروبي للسلع مع الولايات المتحدة، بينما ارتفع العجز فيها مع الصين خلال أول سبعة أشهر من 2019، وهي بيانات قد تعزز التورات العالمية.

وبحسب «رويترز»، أفاد مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي (يوروستات) أن الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة نما إلى 90.9 مليار يورو (100.8 مليار دولار) في الفترة من (يناير) إلى (يوليو) 2019 من 80 مليار يورو في الفترة نفسها من 2018.

ومع الصين، اتسع العجز التجاري للاتحاد الأوروبي إلى 109.2 مليار من 98.8 مليار يورو. وقرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على الاتحاد الأوروبي وهددت بمزيد، بينما تشكل من الميزان التجاري، وشكت واشنطن وبروكسل أيضاً من أن الصين تريد تجارة حرة دون أن تلتزم النزاهة.

وإجمالاً، تحول الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة إلى تسجيل عجز بقيمة